

مُسْتَلٌّ من مجلة (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ج ٩ ص ١١٦

قولهم "كان مما يفعل كذا" (١)

للاستاذ محمد الطاهر بن عاشور

العضو المراسل من تونس

فيتين بهذين أن العربية وإن جلت عن أن يحيط بها علم أحد كما قال ابن فارس لا تعدم عناية أئمة اللغة والنحو والأدب والتفسير والحديث بحفظ كثير منها بحيث يلتزم من مجموع الجهاز اللغوي المحفوظ جميع لفظة العرب أو معظمها المهم منها. فإن فات منها فائت أو أميت مائت فما هو عليه بالمأسوف، ولأهل اللسان غنية عن ندوره بالفصيح المألوف.

هذا واللغة تنقسم إلى كلم أى مفردات وإلى كلام أى مركبات.

فالمفردات : منها أسماء أعيان. وأسماء أحداث أى أحوال الأعيان. وروابط وهى الكلمات التى تفيد معانى نسبية من قبيل الأكوان صالحة للربط بين أسماء الأعيان بعضها مع بعض بأن تفيد حدوث معنى بين اسمين من أسماء الأعيان، وتسمى حروف المعانى وهى شبيهة بأسماء الأحداث فإن قوله تعالى "تنبت بالدهن" ربطت الباء بين ضمير الشجرة وبين الدهن فكان المعنى أنها موصوفة بالنبات وأنها متلبسة بالدهن، فأفادت الباء معنى لم يتوصل إلى إفادته باسم الحدث، فإن التبت لا يفيد إلا ماباة، فإذا أريد التأليف بين النابت وبين مسمى اسم آخر ولم يمكن تعلق فعل النبات به، احتيج إلى حرف يصل بينهما على معنى كون من الأكوان الخاصة، وهذه الأكوان الخاصة هى المعبر عنها بالمعاني الجزئية.

لقد صدق ابن فارس إذ قال : ما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها. وقال : إن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله. وبني على قوله ذلك أن زعم أن الفقرة الأخيرة الواقعة فى كتاب العين وهى "هذا آخر كلام العرب" لا يظن أنها من كلام الخليل فإن الخليل أجل من أن يقول هذه الكلمة.

وقال الإمام الشافعى فى كتاب الرسالة فى أصول الفقه (٢)

"لغة العرب أوسع اللغات مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمها إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه" ثم قال : "فإذا جمع علم عامة أهل العلم أتى على لغتهم، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره" وهذا نص جيد من الشافعى ذى المكانة السامية فى العربية، البالغ بها مرتبة الذين يحتج فى العربية بأقوالهم.

(١) عرض هذا البحث فى الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع فى دورته الثامنة عشرة.

وأحيل إلى لجنة الأصول فقررت اعتبار هذا التركيب اصطلاحا لغويا يقصد منه الكثرة، وقد يدل على القسلة أحيانا. ووافق مجلس المجمع على ذلك فى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ (انظر مجلة المجمع ج ٨ ص ٤٤٧).

(٢) صفحة ٤٢ طبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٧

على اختلاف اعتبار أهل العلوم في تلك الأحوال فكل يرى لبعض الاعتبارات مزيد اختصاص بعلمه، فتجد له ذكرا في علمين أو أكثر. ولكن إذا لم تكن اعتبارات مختلفة للألفاظ تعين أن يختص بها العلم الملمون لموضوعها في الاصطلاح بعد تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها، فإذا ذكرت ألفاظ في غير كتب العلم المختص بها باعتبار موضوعها عد ذكرها في تلك الكتب تطفلا وإن كان هذا التطفل شائعا في كتب العربية وبخاصة كتب النحو.

فبان بهذا أن لعلم متن اللغة مزيد اختصاص بالبحث عن مفاد الكلم المفردة، ذلك المفسد الذي يختلف عند التركيب في الكلام.

ثم قد يكون استعمال العرب تركيبا في معنى ليس مما يفاد بواسطة اجتماع معاني مفردات ذلك التركيب، ولكنه يشابه استعمالا جمليا، فيصير ذلك المركب بمنزلة مفرد موضوع للدلالة على معنى واحد بحيث لا يفنى تفكيك معاني مفرداته بجميع المعنى المراد منه، فينعزل هذا الصنف عن الانضواء تحت موضوع النحو، ويأوى إلى الانضواء تحت موضوع علم متن اللغة.

وسبب ذلك ليس هو بالخاصية والبحث بل لحدوث استعمال استعمال به بعض أهل اللسان تركيبا في معنى واحد يفاد منه عند إطلاقه إما باعتماد على مجاز أو كناية أو تمثيل ثم يتكرر استعماله كذلك في ذلك المعنى تكررا ناشئا عن استعادة أذواق سامعيه باستعماله في متدياتهم أو أسواقهم عقب سماعهم إياه المرة بعد المرة حتى يصير التركيب - في دلالة على مجموع ذلك

وهذه الأنواع الثلاثة موضوعة بالوضع الشخصي وقد دون لإحصائها علم متن اللغة. ومنها (أى المفردات) المشتقات وهى كلمات ذات صيغ تدل على ما قامت به الأحداث وما تعلقت به، وعلى أزمانها، ومعظمها مصوغة من أسماء الأحداث أو مصوغة مما نزل منزلة أسماء الأحداث بما يؤخذ من أسماء النوات فيصير كالحادث مثل تحجر وتممر، ولكونها كذلك كانت موضوعة بوضع تابع لوضع مانصاغ منه.

ومعنى الصيغة أنها كيفية خاصة وقوالب مختلفة تشتمل على حروف الأحداث أو بعض حروفها، يجعلها على حركات معينة أو بضميمة حروف إليها. ولكون هذه الصيغ معينة الأشكال ومختلفتها كانت موضوعة بالوضع النوعي المعروف في فن الوضع، أعنى أنها وضعت بقواعد كلية تنطبق كل قاعدة منها على الجزئيات التي تتحقق القاعدة فيها، وقد دون لها علم الصرف.

وأما المركبات فهى موضوعة بالوضع النوعي سواء في كيفية انتظام بعضها مع بعض وتقديم بعضها على بعض بحسب ما يفيد مراد المتكلم من حصول معاني مفرداتها أو في كيفية ذكر ما يذكر منها وحذف ما يحذف في اللفظ وهو منوى في النفس أو في أحوال أو آخر الكلم المتراكبة هى منها بحسب ما يعجل بفهم مراد المتكلم أو ما يدفع اللبس عن مراده. وتلك أحكام الإسناد والتعلق وآثارها في المفردات من هذه الحيثية، وقد دون لها علم النحو.

وقد يتداخل بعض علوم العربية مع بعض في التعرض إلى أحوال الشيء الواحد بناء

المعنى — مما تلا لحال دلالة المفردات على معانيها الموضوعية هي لها ، بحيث ينتقل المعنى الحاصل منه عما كان يخل منه بحسب اجتماع معاني مفرداته إلى معنى جديد مصطلح عليه غير منحل من مجموع مفرداته ، بحيث لو سمعه غير الممارس لاستعملهم لما فهم منه ما أرادوه وإذا سمعه الممارس لم وقع في نفسه موقعا عظيما لما فيه من جزيل المعنى وخفة اللفظ .

وهذا مثل التراكيب التي خفيت فيها ملاحظة المعاني الموضوعية هي لما نحو قولهم «كذب عليك كذا» بمعنى التحريض على تحصيله . ومثل التركيب الذي ينطق به زاطق بليغ في قصة جرت فيؤخذ منها ويستعملونه لقصد التذكير بما احتوت عليه تلك القصة وهي الأمثال . حتى ترى ما كان كلاما قد صار بمنزلة كلمة مفردة فتحتاج إلى ما ينبنى عليه من لفظ ظاهر أو مقدر . فإذا صارت المركبات إلى هذا الحد كانت حرية بأن تدرج في دواوين متن اللغة ، ولهذا نراهم يذكرون الأمثال في مواد كتب اللغة ، وأحق منها بذلك الكلام الذي خفيت فيه المناسبة بين معاني مفرداته وبين المعنى الذي يراد منه في الاستعمال أو تردد الأئمة في أى مفرداته كان منشأ لإفادة ذلك المعنى ، فيكون صنيع أهل اللغة الجزم بحصول ذلك المعنى بقطع النظر عن منشئه .

المقصد

فن المركبات التي استعملت استعمال كلمة مفردة ما وقع في صحيح البخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى «لا تحرك به

لسانك لتعجل به» قال ابن عباس : كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي وكان مما يحرك لسانه وشفتيه ، فانزل الله تعالى «لا تحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه» . وقد أحصل معنى قوله «مما يحرك شفتيه» ابن الأثير في النهاية وبينه عياض في المشارق فقال «معناه كثيرا ما يحرك به شفتيه — قال ثابت^(١) في مثل هذا كأنه يقول هذا من شأنه ودأبه ، بفعل ما كاية عن ذلك ، ثم أدهم النون ، وقال غيره معنى (ما) هنا ربما وهو من معنى ما تقدم ، لأن ربما تأتي للتكثير أيضا . وفي مسلم في حديث النجوم أمانة السماء «وكان كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء» ، تكون مما هنا بمعنى ربما التي للتكثير وقد تكون فيها زائدة اهـ . وأقول شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر ، ذكر عياض منها قول ابن عباس المتقدم ومنها قول رافع بن خديج^(٢) «كنا نكرى الأرض بالناحية منها . منسمى لسيد الأرض قال فلما يصاب ذلك وتسلم الأرض وما تصاب الأرض ويسلم ذلك» الخ . ومنها قول ابن عباس^(٣) إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه

(١) هو ثابت بن حزم بن عبد الرحمان العوفي السرقسطي أبو القاسم المالكي ناضي سرقسطة سمع من ابن . وصاح وسمع بمكة وبصر ولد سنة ٢١٩ وتوفي بسرقسطة في رمضان سنة ٣١٣ كان بصيرا بالحديث والعربية والشعر ، ألف كتاب الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيدة وابن كلبية من غريب الحديث قال أبو علي القالي ما أعلم أنه وضع بالاندلس كتاب مثله قال ابن القرضي ولو قال أبو علي ما وضع بالشرق مثله ما أبد . ترجمه في الديباج .

(٢) في صحيح البخارى في باب الحرق والذرع

(٣) في صحيح مسلم في كتاب تمييز الزبدي

تفعل، فتكون ما بمنزلة الأمر (أى الشئ) وأن
تفعل بمنزلة الفعل (أى مصدر فعل أى بمنزلة
هذا اللفظ) ويكون أن تفعل فى موضع رفع
بالابتداء وخبره مما، وتقديره أنت فعلك كذا
وكذا من الأمر الذى تفعله . ١٥

وأخذه منه ابن هشام فى معنى اللبيب هند
الكلام على معانى من . فقال : العاشر من معانيها
مرادفة ربما . وذلك إذا اتصلت بما فى قوله :
وإنما لما تضرب الكباش ضربة

على رأسه تلقى اللسان من الفم
قاله السيرافى (٤) وابن خروف (٥) وابن طاهر (٦)
والأعلم (٧) وخرجوا عليه قول سيويوه : وأعلم أنهم
مما يحذفون الكلم . قال ابن هشام : والظاهر أن
من فيهما ابتدائية ومما مصدرية وأنهم جعلوا كأنهم
خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل . ١٥.

فاحتمل كلامه مخالفتهم فى أن جعلوها بمنزلة
ربما لأن ربما لاتتبعين للتكثير واحتمل أنه فسر
كلامهم بحمله على إرادة التكثير ، وكذلك فسر
حياض كلام ثابت السرقسطى ، وانتقلوا من
كونها بمعنى ربما لأن ربما التى حمل عليها هى
المفيدة معنى التكثير .

(٤) السيرافى الحسن بن عبد الله أبو سعيد الإمام
النحوى توفى سنة ٣٦٨ ببغداد

(٥) ابن خروف على بن محمد بن خروف الأشبيل
الأندلسى توفى بأشبيلية سنة ٦٠٩ وعمره خمس وثمانون ،
له شرح على كتاب سيويوه

(٦) ابن طاهر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيل
المعروف بالخبذب أخذ عنه ابن خروف ، له طرد على كتاب
سيويوه .

(٧) يوسف بن سليمان الشنتمرى الأندلسى المعروف
بالأعلم المتوفى سنة ٤٧٦ كان من أئمة النحو والأدب وله
تأليف قيمة .

"من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له". ومنها قول
البراء بن عازب (١) كذا إذا صلينا خلف رسول
الله مما نحب أن نكون عن يمينه . ومنها قول
أبي حية النمري (٢) :

وإنما لما تضرب الكباش ضربة

على رأسه تلقى اللسان من الفم
وأنا أزيد منها قول مالك بن أسماء الفزارى (٣)
ومديث أذه وهو مما
يشتهى السامعون يوزن وزنا
أى كثيرا ما يشتهيه السامعون ، وهو موزون
لأفضول فيه .

وقد أهملت كتب اللغة هذا اللفظ لولا
أن تنبه له شراح الحديث ، ولكن تعرض إليه
السيرافى فى شرح كتاب سيويوه وهو متأخر
عن ثابت السرقسطى .

قال سيويوه « أعلم أنهم مما يحذفون الكلم
وإن كان أصله فى الكلام غير ذلك الخ »

قال السيرافى : أراد ربما يحذفون ، وهو يستعمل
هذه الكلمة كثيرا فى كتابه ، والعرب تقول أنت
مما تفعل كذا أى ربما تفعل ، وتقول العرب
أيضا أنت مما أن تفعل أى أنت من الأمر أن

(١) فى مسند ابن أبي شيبة انظر مختصر إتحاف المهرة
بزوائد المسانيد العشرة للشهاب أحمد البوصيرى الكافى المتوفى
سنة ٤٠٤ فى الإمامة

(٢) ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب فى مبحث من .
وأبو حية شاعر من مخضرى الدولتين ، وهو شاعر مقدم فصيح
احتج أئمة الاستعمال بكلامه

(٣) البيت المذكور فى مواضع من كتب الأدب ومن
ذكره ابن قتيبة فى كتاب الشعراء ، وقاله مالك بن أسماء شاعر
أموى ممن احتج بشعره فى العربية واحتج بشعره صاحب لسان
العرب .

ثم إنه بلاشك أخذه من كلام السيرافي ، وإن سكوت صاحب التاج (تاج العروس) عن بيانه تقصيرا في التزامه الذي اعتاده لدليل على سكوت المعلقين على القاموس من قبل صاحب التاج وأنه لم يطلع على كلام السيرافي ولا على كلام ابن هشام .

وبعد فإن كلام القاموس . منتقد من أربع جهات : الأولى أنه اقتصر على الاستعمال الغريب الذي ثنى به السيرافي ، ولم يذكر الاستعمال الخلى عن حرف أن الذي ابتدأ به السيرافي . الثانية أنه جعل المستفاد منه المبالغة في التكثير وهذا لم يدعه أحد ، وإنما هو يفيد أصل التكثير . الثالثة أنه خص ذلك بالإخبار عن أحوال الناس لقوله « عن أحد » مع أن ذلك لم يخصه الذين تكلموا على معناه فهو يأتي في الإخبار عن أحوال الناس وعن أحوال الأشياء كما في بيت مالك بن أسماء . الرابعة أنه ذكره في معاني ما . فأنبأنا بأنه جعل منشأ معنى الكثرة من حرف ما ، وهو يخالف تفسير الأئمة ويخالف ما فسرته هو نفسه ، إذ قال أى أنه مخلوق من أمر ، وجعل مفاد ما مبهما بينه ما بعده من الفعل : فكان حقه أن يذكره في معاني من كما فعل ابن هشام في معنى اللبيب . وللنفلات تعرض للأريب .

تذييل

ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجئ في موضع خبر المبتدأ كما في بيت أبي حية وبيت مالك بن أسماء ، ويجئ

وقد أشار ثابت السرقسطي والسيرافي وابن هشام إلى إبداء الرأي في كيفية الحذف التي اعتبرت هذا التركيب ، وأبقت فيه إفادة معنى التكثير أو معنى ربما أو غير ذلك ، وهو واضح من كلامهم .

ومنه يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير من هذا التركيب ، فمقتضى كلام السرقسطي وما نقله عياض عن غيره أن منشأه هو حرف ما ، ومقتضى كلام ابن هشام أن منشأ ذلك هو حرف من ، ولذلك ذكره في عداد معاني من .

وقد مضت عصور على هذا التركيب لم يحظ فيها بالتزوع إلى عكسه وحضن فراخه في وكره ، فقد أهمله الجوهري في الصحاح وابن منظور في كتاب لسان العرب وأهمله أصولها لا محالة ، وأهمله ابن الأثير في النهاية ، فكان ذلك قصورا في إحصاء اللغة إلى أن قيضت له يقظة العلامة الفذ الفيروز آبادي فأواه إلى القاموس المحيط فقال في باب الألف اللينة عند الكلام على حرف ما :

" وإذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإثكار من فعل كالكتابة قالوا إن زيدا مما أن يكتب أى أنه مخلوق من أمر ، ذلك الأمر هو الكتابة " . ٥١ .

وأقره صاحب تاج العروس فلم يشرحه ولا تعقبه ولا بين مأخذه ولا استشهد له خلافا لطريقته ، فدل على أنه لم يطلع في هذا على شيء يرجع إليه . وأن اهتداء صاحب القاموس إلى ذكر هذا الاستعمال وتفظنه إلى أنه يأوى إلى موضوع علم اللغة واختصاصه بذلك دون سائر كتب اللغة لمن جملة تدقيقاته وخصائصه . فله درة .

والتنبيه على أن قول السيراني: وتقول العرب أيضا أنت مما أن تفعل الخ غريب لا يعرف شاهده من فصيح الكلام فضلا على كون حرف أن فيه غير واقع موقعا مع ما فيه من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعاني .. متوالية ، وهي من وما وأن سواء جعلت ما مصدرية أو زائدة .

الاقتراح

فأقترح على المجمع اللغوي أن يسجل إلحاق هذا التركيب في القاموس الأكبر المزمع على تأليفه ، وأن يكون إثباته في حرف من ، وأن يستشهد له بشواهد التي ذكرتها وما عسى أن يلحق بها من الشواهد ، وأن يثبت التنبيه على ما في كلام السيراني من التوقف . والله يعصمنا من الزلل ، ويزين معلوماتنا بالعمل .

في موضع خبر كان كما في حديث ابن عباس في البخاري ومسلم وحديث البراء بن عازب في مسند ابن أبي شيبة ، ويكون في موقع الحال كما في قول رافع بن خديج فن ظن اختصاص ذلك بخبر كان فقد وهم .

والتنبيه إلى أن أصل استعمله في هذا المعنى أن لا يصرح معه بلفظ الكثرة ، لما وقع فيه لفظ كثير فهو جار مجرى التفسير من الراوى أو مجرى التأكيد من القائل لبقاء دلالة التركيب على التكرير ، ومثاله قول سمرة بن جندب "كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه بهل رأى أحد منكم رؤيا" (١) "وقول أبي موسى : "وكان رسول الله كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء" (٢) .

(١) في صحيح البخاري في كتاب التعبير .

(٢) في صحيح مسلم في باب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه .